

**دراسة تحليلية لهيكل الواردات المصرية  
حسب مجموعات السلع الرئيسية  
(١٩٩١ - ١٩٧٠)**

د . ونيس فرج عبد العال

كلية التجارة

جامعة حلوان بالقاهرة

كما يحصل على ملخصها في المجلة  
كتيبات بالوظائف المتاحة في مصر  
(٢٠٧٨٦ - ١٩٨٧)

العام السادس عشر  
في الصناعية  
والفنون الجميلة

# دراسة تحليلية لهيكل الواردات المصرية

## حسب مجموعات السلع الرئيسية

( ١٩٧٠ - ١٩٩١ )

=====

يهدف هذا البحث الى تحديد اهم التغيرات التي طرأت على هيكل الواردات المصرية وقياس دالة واردات كل مجموعة من مجموعات السلع الرئيسية المستوردة خلال الفترة

١٩٩١ - ٧٠

وتقوم منهجهية البحث على استخدام اسلوب التحليل القياسي في تحديد العوامل التي تؤثر في واردات مصر واستنتاج مرويات الطلب على هذه الواردات بالنسبة للمتغيرات المختلفة .  
وسوف يتم ذلك من خلال بناء واختبار عدد من النماذج القياسية لتحديد سلوك دالة واردات كل مجموعة سلعية وكذلك تحليل هيكل الواردات وتقدير معدلات نمو الواردات ومدى التغير في الاهمية النسبية للواردات المصرية خلال نفس الفترة ( ٧٠ - ١٩٩١ ) .

وينقسم البحث الى أربعة أجزاء ، يستعرض الجزء الاول هيكل الاستيراد وتقدير ما طرأ على الاهمية النسبية لواردات مجموعات السلع المختلفة من تغيرات . ويقوم الجزء الثاني من خلال نموذج قياسي بتقدير ومقارنة معدلات نمو مجموعات السلع الرئيسية المستوردة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩١ . أما الجزء الثالث فيستخدم نماذج قياسية لقياس دالة استيراد كل مجموعة سلعية ، وتقدير الميل الحدية والمرwonات لكل مجموعة في كل من الاجل القصير والاجل الطويل . ويلخص الجزء الرابع من البحث اهم النتائج ويقدم بعض التوصيات .

## ١ - هيكل الواردات المصرية (١٩٧٠ - ١٩٩١)

توضح الاحصاءات أن حجم وأهمية الإنفاق على الواردات قد أزداد بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة . فطبقاً لبيانات جدول رقم (١) ، زاد الإنفاق على الواردات من ٣٤٢ مليون جنية عام ١٩٧٠ (بالأسعار الجارية) إلى ٢٤٨٢٣,٣ مليون جنية عام ١٩٩٠ . وقد بلغ معدل نمو الواردات خلال هذه الفترة حوالي ٢١٪ وهو ما يزيد عن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٪ خلال نفس الفترة .

وبالاضافة إلى ذلك فقد زادت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من ١١,٥٪ عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٢٪ عام ١٩٨٠ ثم إلى ٣١٪ في عام ١٩٩٠ <sup>(١)</sup>

كما توضح بيانات الجدول رقم (١) أنه قد حدثت تغيرات جوهرية في هيكل الاستيراد خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩٠ . فقد زادت نسبة الإنفاق على واردات المواد الغذائية من ١٥,١٪ من جملة الإنفاق على الاستيراد في عام ١٩٧٠ إلى ٢٥,٥٪ في عام ١٩٨٠ ، ثم ارتفعت قليلاً إلى ٢٥,٨٪ في عام ١٩٨٥ ، وارتفعت بعد ذلك إلى حوالي ٢٨٪ في عام ١٩٩٠ .

وبينما احتلت واردات المواد الغذائية المركز الثاني في قائمة الاستيراد عام ١٩٧٠ فإنها احتلت المركز الأول في عام ١٩٧٥ وعام ١٩٩٠ . كذلك يلاحظ أنه رغم أن واردات الوقود المعدني وزيوت التشحيم كانت ضعف واردات الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية في سنة ١٩٧٠ إلى أنها تقهقرت إلى حوالي الرابع في عام ١٩٨٠ ، ثم فاقت هذه الزيادة نظيرتها في مجموعة الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية في ١٩٨٥ .

**جدول رقم (١) :** هيكل الموارد السكانية المصيرية (١٩٩٠ - ١٩٧٠) \*

الموارد		السلع		المجموعات	
العام	النوع	النوع	النوع	النوع	النوع
١٩٩٤.	١٩٦٠	١٩٨١.	١٩٧١.	١٩٥٢	١٩٧٤.
	مليون جنديه				
٢٧٧	٢٨٧١٢	٢٣٩	١٥٤٥٠١	٩٥٥	٨٧٦١١
١١	٢٧٣٧٧	٢١	١٤٢٣	١٤٩	٥٥٦
٨٨	٢١٧٢٣	٧٢	٥٣١٧	٧١	٢١٣٣
٧٥	٢٢٢٢٢	٣٨	٣٢٢٣	٣١٩	٣٢٦٤
٢٢	٢٢٢٣٢	٢	١٢٣٩	٦٠	١٢٣٧
٢٣	٢٢٢٣٣	١	١٢٣٩	٦٠	١٢٣٧
٢٤	٢٣٣٧٤	٤	٣٣٧٣	٩	٣٣٧٣
٢٥	٢٣٣٧٥	٤	٣٣٧٣	٩	٣٣٧٣
٢٦	٢٣٣٧٦	٧	١٢٣٧	٧	١٢٣٧
٢٧	٢٣٣٧٧	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٢٨	٢٣٣٧٨	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٢٩	٢٣٣٧٩	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٠	٢٣٣٨٠	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣١	٢٣٣٨١	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٢	٢٣٣٨٢	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٣	٢٣٣٨٣	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٤	٢٣٣٨٤	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٥	٢٣٣٨٥	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٦	٢٣٣٨٦	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٧	٢٣٣٨٧	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٨	٢٣٣٨٨	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٣٩	٢٣٣٨٩	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧
٤٠	٢٣٣٩٠	٣	٢٣٣٧	٣	٢٣٣٧

ويتضح ايضاً أن بعض مجموعات الواردات السلعية قد حافظت على مواقفها النسبية من اجمالي الانفاق على الاستيراد خلال فترة الدراسة مثل واردات المواد الكيماوية والسلع المصنعة والمواد الصناعية المتنوعة . وبصفة عامة يمكن ارجاع الزيادة في الانفاق على الواردات خاصة بعد منتصف السبعينيات لكتير من مجموعات الواردات السلعية الى عدة عوامل أهمها :

أ - زيادة عائدات السياحة وصادرات القطن والبترول وتحويلات العاملين بالخارج مما انعكس في الزيادة النسبية في الدخل القومي وما تبع ذلك من زيادة في الانفاق على الواردات .

ب - خطط التنمية الاقتصادية المتتبعة والتي تستهدف تحقيق معدلات متتسارعة للنمو الاقتصادي واعطاء دور تنموي للاستيراد بحيث يفي بحاجات الاستهلاك وفق سلم أولويات هذه الحاجات ويفي باحتياجات مشروعات الانتاج والاستثمار .

ج - تفاقم الكثير من المشكلات مثل عجز الانتاج عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك وتفاقم مشكلة الغذاء وزيادة الطاقات العاطلة لدى الصناعات الوطنية .

د - تغير أنماط الاستهلاك ، فرغم الاعلان في اعقاب حرب ١٩٧٣ عن ضرورة تعينة المدخرات القومية لمواجهة متطلبات الاستثمار والتعمير نجد السياسات الاقتصادية تفتح الباب على مصراعيه لاستيراد سلع كمالية منقلة أسعارها بالتضخم العالمي ، فجلبت هذا التضخم إلى داخل الاقتصاد المصري ، وجلبت معه انماط استهلاك غريبة لا تتفق وأهداف المرحلة الاقتصادية الذي يعيشها الاقتصاد المصري فزادت وبالتالي النسب المنفقة على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة وقلت النسب المنفقة على السلع ذات المرونة الداخلية المنخفضة ( وهو المعروف بقانون الجل ) . ولما كان معظم هذه السلع تستورد من الخارج و غالبية التكاليف فإن الانفاق على الاستيراد قد زاد زيادة كبيرة خلال هذه الفترة .

بصفة عامة ، يعكس هيكل الواردات السلعية لمصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٧٠ علاقه الارتباط بين الاهمية النسبية لهذه الواردات وبرامج التنمية الاقتصادية . فقد حافظت

واردات السلع الاستثمارية والسلع المصنوعة على مواقفها المتقدمة بين مجموعات السلع المستوردة ، يليها الانفاق على واردات السلع الوسيطة ومواد البناء مما يعكس مجهودات استكمال البنية الأساسية.

كما ان ازدياد الانفاق على الالات ومعدات النقل يرجع الى تزايد الطلب على أدوات النقل اللازمة لتشغيل القطاعات الانتاجية المختلفة وأستثماراتها .

ومع ذلك ، ورغم ان بيانات جدول رقم (١) تصور هيكل الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩١ - ٧٠ ، الا أنها لا تعكس التغيرات التي طرأت على هيكل الواردات من سنة لآخرى كما أنها لا تعكس الاهمية النسبية لمكونات واردات كل مجموعة سلعية بصورة دقيقة تماماً ، ولذلك ولتحديد ما طرأ على الاهمية النسبية لمجموعات السلع المختلفة من تغيرات تم قياس النموذج الخطى الآتى :

$$(M_1/M)_t = a + bt + u \quad \dots \dots \dots \quad (1)$$

حیث ان :

$M_i$  = واردات المجموعة السكانية  $i$  (  $i = 1, 2, \dots, 9$  )

**M = اجمالي الواردات**

الزمن = ١

$\pi = \text{خطا الانحدار}$

ويصور الجدول رقم (٢) نتائج تقييم النموذج (١) للمجموعات السلعية المختلفة

وتوضح نتائج الادخار أن الاهمية النسبية لمعظم مجموعات السلع لم تتغير خلال فترة الدراسة ١٩٩١ - ٢٠٠٧ . كما توضح النتائج أن نسبة الانفاق على استيراد الوقود المعدني وزراعة التشييم قد انخفضت بما يقرب من ١,٣ % خلال فترة البحث .

نوع الأدوات تغيرات القيمة التصديرية للتراث المعماري  
حسب مجموعات السلع المختلفة (١٩٤١ = ١٠٠) (%)

$F$	$R$	$b$	$a$	مجموعات السلع
٤,٦٨	٥٣٥	١,٤٢	١٠٢٥	١ - المواد الخام
٨,٦٣	١٣٣	١,٣٢	(١١,٣٢)	٢ - المشروبات والتبغ
٦,٨٧	٦٦٠	١,٣٠	(٧,٩٢)	٣ - المواد الخام من غير المفرد
٦,٠٠	٦٧٣	١,٣٠	(٧,٩٢)	٤ - وقد معفن وزيوت تشهير
١١,٤٤	١٣٧	١,٣٠	(٧,٩٢)	٥ - زيوت وشحوم نباتية وحيوانية
٦,٣٦	٦٧٣	١,٣٠	(٧,٩٢)	٦ - مواد كيميائية
١٤,٩٥	٧٥٧	١,٣٠	(٦,٦٣)	٧ - سلع مصنفة
٢٦,٧٣	١٦٥	١,٣٠	(٦,٦٣)	٨ - مواد صناعية متعددة
٣,٠٠	٣٠٠	١,٣٠	(٦,٦٣)	٩ - أدوات ومعدات نقل

\* الإرقم بين الأقوس تمثل قيمة ت - الأصافية.

ويرجع ذلك الى التوسع فى الاكتشافات البترولية واستعادة آبار البترول فى صحراء سيناء بينما زادت نسبة الانفاق على منتجات السلع تامة الصنع *Manufactured Products* والمواد الصناعية المتنوعة. ويرجع ذلك الى التوسع الكبير الذى حدث فى قطاع الصناعة تمثيلاً مع استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية التى انتهجها الاقتصاد المصرى.

كما توضح النتائج أيضاً أن النسبة المئوية على استيراد الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية وكذلك المشروبات والتبغ قد انخفضت خلال فترة الدراسة ، ويمكن ارجاع ذلك إلى سياسة الاحوال محل الواردات وسياسات التصنيع المرتبطة بها .

٣ - معدلات نمو الواردات مسب مجموعات  
السلع الرئيسية (٧٠ - ١٩٩١)

أوضح تحليل هيكل الواردات السلعية والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة بعض الاختلافات في الأهمية النسبية للمجموعات السلعية المختلفة . ونحاول في هذا القسم تقدير ومقارنه معدلات نمو الواردات لكل مجموعة سلعية . وقد تفيد تقديرات معدلات نمو الواردات في اختبار الفرضية الهامة عن العلاقة بين معدلات نمو الواردات والأهمية النسبية لهيكل الواردات . وطبقاً لهذه الفرضية واردات مجموعة سلعية معينة والتي تحقق معدلات نمو نسبي ثابت يعادل "تقريباً" معدل نمو الواردات الإجمالية لا يحدث تغير جوهري في أهميتها النسبية ، بينما واردات المجموعة السلعية التي تتحقق معدلات نمو أعلى (أقل) من معدلات نمو الواردات الإجمالية تشهد ارتفاعاً (انخفاضاً) في أهميتها النسبية خلال فترة الدراسة .

ولقد قمنا بتقدير معدلات النمو الأسني الثابتة لكل مجموعة واردات سلعية باستخدام النموذج القياسي الآتي:-

$$M_1 = M_{10} e^{gt} \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

$$g = \frac{dM_i}{dt} \cdot \frac{1}{M_i} \quad \dots \dots \dots \quad (3)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للطرفين (تحويل المعادلة إلى معادلة خطية) نحصل على :

$$\ln M_i = a + gt + v \dots \dots \dots \quad (4)$$

حيث :

$M_i$  - الانفاق على استيراد المجموعة السلعية  $i$

$t$  - الزمن

$v$  - خطأ الانحدار

$g$  - تمثل معدل النمو الأسني الثابت (constant exponential rate of growth)

أى ان :

$$g = (dM_i/dt)/M_i$$

ويقدم جدول رقم (٣) نتائج الانحدار للنموذج (٤) ومعدلات النمو لكل مجموعة من مجموعات السلع التسعة بالإضافة إلى إجمالي الواردات.

جاءت النتائج لتؤكد صحة الفرضية السابقة كما يلى :-

ا - ان معدل النمو الأسني الثابت لاجمالي الواردات بلغ حوالي ٢١٪ سنوياً (ويزيد عن نظيره للنتائج المحلي الاجمالي الذي بلغ ١٨,٧٪ خلال نفس الفترة). وقد حققت واردات المواد الغذائية والمواد الكيماوية والالات ومعدات النقل معدلات نمو متساوية لتلك التي حققتها اجمالي الواردات خلال نفس الفترة ٧٠ - ١٩٩١. وهذا يعني أن هذه المجموعات السلعية الثلاث قد حافظت على أهميتها النسبية دون تغيير (راجع نتائج الانحدار المشار إليها في جدول رقم ٢).

ب - حققت واردات السلع الصناعية والمواد الصناعية الأخرى المتعددة معدلات نمو أسمية عالية فاقت معدل النمو لاجمالي الواردات خلال فترة الدراسة. وقد انعكس ذلك في تزايد أهميتها النسبية في هيكل الواردات (جدول رقم ٢).

ج - انعكس انخفاض الاممية النسبية لعدد من الواردات السلعية في هيكل الواردات في انخفاض معدلات نمو هذه الواردات مقارنة بالمعدل الذي سجله اجمالي الواردات خلال فترة الدراسة ، شملت هذه الواردات مجموعات المشروعات والتبع ( ١٨ % ) والوقود المعدني ( ١٨ % ) والزيوت والشحوم ( ١٥,٩ % ) .

كما توضح نتائج الانحدار في الجدول رقم ( ٣ ) أيضاً أن واردات المواد الخام من غير الوقود حققت أقل معدل نمو خلال فترة البحث ( ٣,٧ ) بينما حققت منتجات المواد الصناعية المتنوعة أعلى معدل نمو ( ٢٥ % ) . وتشمل الاخيرة على واردات متنوعة تتضمن سلعاً وسيطة وأخرى استهلاكية أو استثمارية أو مصنوعات أخرى وأعمال فنية ، وهي سلع ذات مردودة طلب داخلية عالية تزداد نسبة الإنفاق عليها كلما زاد الدخل .

وبصورة عامة ، رغم صغر حجم العينة ( ٩ مجموعات من الواردات السلعية فضلاً عن اجمالي الواردات ) وكذلك عدد المشاهدات ( الفترة الزمنية للدراسة ، ٢٢ مشاهدة ) فنموذج النمو الذي قمنا بتقديره يوضح أن واردات مصر تنمو بمعدل أسي ثابت ، ويعطى قياساً حسناً كما يتضح من قيم معامل التحديد  $R^2$  ( تتراوح بين ٧١ % لواردات الوقود المعدني وزيوت التشحيم ، ٩٧ % لواردات المواد الكيماوية ) ، وقيم اختبار F الاحصائية ، وقيم اختبار T-statistics والمسجلة لمعاملات النمو المشار إليها بين الأقواس تحت المعاملات ٨ والتي تعتبر جميعها ذات أهمية احصائية عند درجة ثقة قدرها ٩٩ % .

جداول رقم (٢)  
نتائج الاطمار لمعدالت نمو الوراثات  
حسب مجموعات السبع الرئيسية (١٩٦٦ - ١٩٦٣) \*

معدل النمو السنوي	<i>F</i>	<i>R</i> <sup>-2</sup>	<i>g</i>	<i>a</i>	المتغيرات المسموّة
٢١	٢٥٤,٩٣	..٤٣	..١٣٣٣ (١٢,١٣٣٣)	٤,١٠٥٤ (٧١,٩١٢)	نحوه تقديرية
٢٤	٢١٦,٧٣	..٤٣	..٨٢,٣ (١٣,٨٢٣)	٦,٣٠,٤ (١٥,٨٢٣)	١- المشدودات والتلخ
٢٧	٢٣٦,٩	..٩٦	..٣٧٧٣ (١٤,٣٧٧٣)	٧,٧٦٦ (٦,٣٧٦)	٣- نمو خادم من غير المقيمين
٣٤	٢٣٩,٧	..٧٦	..٤٩٧٣ (١٤,٤٩٧٣)	٦,٣٦٦٣ (٦,٣٦٦٣)	٤- نمو معدالت نزاعات تشحيم
٤١	٢٤١,٩	..٧٦	..٦٨٦١ (١٤,٦٨٦١)	٦,٣٠,٣١ (٦,٣٠,٣١)	٥- نزاعات وتشحيم نسبية وعديمة
٤٩	٢٤٣,٤	..٩٧	..٣٩٧٣ (١٤,٣٩٧٣)	٦,٣٦٦٣ (٦,٣٦٦٣)	٦- نمو كمبلينة
٥٦	٢٤٥,١١	..٩٧	..٣٠٨٣ (١٤,٣٠٨٣)	٦,٣٧٦٦ (٦,٣٧٦٦)	٧- سطح صنفنة
٦٤	٢٤٧,٩٤	..٤٤	..٣٧٧٣ (١٤,٣٧٧٣)	٤,٠٥٩٣ (٣,٥٩٣)	٨- نمو صناعية متقدمة
٧٢	٢٤٩,٦	..٩٣	..٣٩٥٣ (١٤,٣٩٥٣)	٦,٨٦٩ (٦,٨٦٩)	٩- آلات ومعدالت نقل
٨١	٢٤٩,٧	..٤٣	..٣١١,٧ (١٤,٣١١,٧)	٦,٥٨٦٧ (٦,٥٨٦٧)	١- اجهزة الوراث
٩٠	٢٤٩,٨	..٩٦	..٣٧٤١ (١٤,٣٧٤١)	٦,٣٦٦٣ (٦,٣٦٦٣)	٢- اجهزة الوراث

### ٣ - تقدير دالة واردات المجموعات السلعية

للمصر (١٩٧٠ - ١٩٩١)

طبقاً للنظرية الاقتصادية يتوقف حجم الإنفاق على الاستيراد في المقام الأول على مستوى الدخل ، وتأخذ العلاقة بينهما " دالة الواردات " الشكل :

حيث أن  $M$  تمثل الواردات  
 $Y$  تمثل الدخل المحلي أو الناتج المحلي الاجمالي .

وتفرض النظرية طردية العلاقة بين الواردات والدخل . أى أن الميل الحدى للاستيراد يكون موجبا :  $dM/dY > 0$  ( Assery and Perdikis,1990 )

فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية . ولما كان الاقتصاد المصري لا يقوم بانتاج معظم هذه السلع فان اشباع الطلب المتزايد عادة ما يتم عن طريق الاستيراد . وتزداد الحاجة إلى الاستيراد مع تزايد الطلب الاستهلاكي ولاسيما على المواد الغذائية والسلع التي تحتاج إلى الانتاج الكبير . كذلك فان برامج وخطط التنمية الاقتصادية خلال السبعينات والثمانينات وما تشمل عليه من بناء للهيكل الاساسي وتطوير القاعدة الاقتصادية تستلزم استيراد الكثير من السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة والاستثمارية .

وقد استفاد الاقتصاد المصرى من الامكانيات المادية التى حققها نتيجة زيادة تحويلات العاملين بالخارج ورسوم المرور بقناة السويس والزيادات الهائلة فى عائدات السياحة خاصة او اخر السبعينيات وكذلك الاكتشافات البترولية وزيادة صادرات البترول خاصة بعد عام ١٩٧٦ ، وصادرات المنسوجات والقطن .

كل ذلك أفاد مصر في التطلع نحو تنفيذ خطط تنموية طموحة تطلب زيادات كبيرة في الانفاق على استيراد السلع الرأسمالية والخامات ، كذلك زاد استيراد السلع الكمالية بمعدلات عالية خاصة نتيجة لعدد من سياسات التجارة الخارجية المتبعة خلال الفترة ١٩٨٥ - ٧٥ ، ومن بينها الاستيراد بدون تحويل عمله والذي زاد عن ٣٣٪ من جملة الواردات في أوائل الثمانينيات (تقارير البنك المركزي المصري) فضلاً عن أكثر من ٣٠٪ من هيكل الواردات بدون تحويل عمله تعد سلعاً كمالية .

كل ذلك ساهم في ارتفاع الطلب على الواردات . وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الواردات لم تتصف بالنمطية خلال مجموعات الواردات السلعية المختلفة ، كذلك فإن علاقة الواردات بالدخل لا يتوقع أن تتصف بالنمطية ، بل تختلف من مجموعة سلعية لأخرى . ورغم تعدد الدراسات التطبيقية في تقدير دالة الواردات الإجمالية فإن أدبيات التجارة الخارجية تعانى من نقص كبير في هذا المجال (أى التقدير لواردات مجموعات سلعية معينة) <sup>(١)</sup> .

ونقوم في هذا الجزء من البحث بقياس دالة واردات مصر من كل مجموعة من مجموعات الواردات الرئيسية (تسعة مجموعات ، بحسب التصنيف الدولي للسلع) .

كذلك فإنه سيتم اختبار ما إذا كانت دالة واردات كل مجموعة من السلع تخضع لعملية تكيف جزئي *Koyck Partial Adjustment Process* . وباستخدام تحويلة كويك *Transformation* في دالة الواردات يمكن قياس دالة ديناميكية تمكن من تحديد الميل للاستيراد ومروره الاستيرادي في الأجلين القصير والطويل (Metwally, 1993) .

كذلك يتم اختبار نماذج ديناميكية خطية وغير خطية (لوغارتمية) لاختبار ما إذا كانت استجابة الواردات في كل مجموعة سلعية للتغيرات في المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) استجابة ثابتة أو استجابة غير ثابتة خلال فترة الدراسة ١٩٩١ - ٧٠ . (Sarmad, 1988) .

وبناءً على ما تقدم فقد تم بناء وختبار النماذج القياسية الآتية :

حيث أن  $T$ ,  $M$ ,  $Y$  كما سبق تعريفها، أما  $D$  فهي متغير اصم Dummy variable أما  $u_1, u_2, u_3$  تمثل اخطاء الانحدار.

ويشرح النموذج (٦) ما إذا كانت هناك انتقالات هيكلية Structural Shifts في السياسات الاقتصادية (وبالتحديد المتعلقة بالتجارة الخارجية) ذات تأثير على سلوك دالة الواردات بالنسبة لكل مجموعة سلعية على حدة وكذلك بالنسبة لاجمالى الواردات خلال الفترة محل الدراسة . لذلك استخدمنا متغيراً أصم (D<sub>1</sub>) ليغتير هذه التحولات أو التغيرات في القاطع أو الثابت من دالة الواردات (The Intercept) ، كذلك أدخلنا المتغير الأصم DY<sub>1</sub> لاختبار وتقدير التغير في ميل دالة الواردات لكل مجموعة سلعية خلال الفترة التي شهدت العديد من الاجراءات والسياسات الخاصة بالواردات ، تمثلت في تراخيص الاستيراد ونظام الدروبياك والسماح المؤقت ونظام الحصص والاستيراد بدون تحويل عمله<sup>(١)</sup> ويأخذ المتغير الأصم D<sub>2</sub> قيمة الصفر في الفترة بعد ذلك (أى من ١٩٨١ إلى ١٩٩١).

وعلى ذلك فإن المعنوية الاحصائية للمعامل  $\alpha_1$  تعنى وجود تحولات هيكلية في القطاع أو الثابت لدالة الواردات والاستيراد التلقائي . أما المعنوية الاحصائية للمعامل  $\alpha_2$  فتعنى وجود تغيرات هيكلية في ميل الدالة خلال هذه الفترة .

اما النموذج (٧) فيختبر ما اذا كانت دالة الواردات لكل مجموعة من السلع تخضع لعملية التكيف الجزئي *Partial Adjustment Process* والتى تقوم على افتراض ان الانفاق على الاستيراد يتسم بالاتساق الانفاقى ، اى ان واردات مجموعة سلعية معينة فى العام (١) تتأثر بالواردات من هذه السلع فى العام (٢ - ١) .

وبذلك تم ادخال تحويلة كويك *Koyck Transformation* فى دالة الواردات (*Durbin, 1970*) . وبهذا يمكن قياس دالة واردات ديناميكية تمكن من تحديد الميل الحدى للاستيراد فى كل من الاجل القصير والاجل الطويل وذلك من خلال نموذج ديناميكى خطى .

وطبقاً للنموذج (٧) فان :

$B_1 = dM / dY$  وتمثل الميل الحدى للاستيراد فى الاجل القصير . ويتوقع ان تكون قيمة المعامل  $B_1$  موجبة .

اما الميل الحدى للاستيراد فى الاجل الطويل -  $\frac{B_1}{(1 - B_2)}$  .

ومعامل التكيف فى نموذج (٧) يساوى  $(1 - B_2)$  ، اما الفترة اللازمة للتكيف فتساوى  $\left(\frac{1}{1 - B_2}\right)$  . (وهي الفترة التى تأخذها آثار تغيرات الدخل على الواردات حتى يتم استنفاد مفعولها ) ومن المتوقع ان  $0 < B_2 < 1$  .  
(*Sarmad , 1988 - Khan and Ross , 1977*)

ويختلف النموذج (٨) عن النموذج (٧) فى أنه يقيس ويختبر ما اذا كانت استجابة الواردات من كل مجموعة للتغيرات فى المتغير المستقل (الناتج المحلى الاجمالى) استجابة ثابتة *Constant response* او غير ثابتة . ولذلك فنموذج (٨) يعتبر نموذجاً ديناميكياً غير خطى (لوغاريتمى) ويقيس او يقدر مرونة الاستيراد فى الاجلين القصير والطويل .

وتمثل مرونة الاستيراد فى الاجل القصير  $B_1 = (dM / dY) (Y/M)$  أما مرونة الاستيراد فى الاجل الطويل يمكن تقديرها :  $(B_2 - 1)$

ومن المتوقع أن تأخذ قيمة المعامل  $b_1$  قيمة موجبة وتقع قيمة المعامل  $b_2$  بين الصفر والواحد الصحيح .

الآن قيمة المعامل  $b_1$  قد لا تأخذ بالضرورة قيمة موجبة في كل الحالات ( Khan and Ross, 1977 , Magee, 1973 ) ويرجع السبب في ذلك إلى أن الواردات تمثل الفرق بين الاستهلاك والانتاج من السلع الداخلة في الاقتصاد (بشرط لا يكون هناك تصدير من هذه السلع) . فكلما يزيد الدخل الحقيقي فان الاستهلاك من هذه السلع قد يزيد بمعدل أسرع أو أقل من الانتاج ، وبالتالي فان الواردات قد تزيد أو تنقص حسب اتجاه التغير في الدخل الحقيقي ( انظر Magee, 1973 ) .

واختبار ما إذا كانت دالة واردات كل مجموعة من السلع تخضع لعملية تكيف جزئي تفيد في كونها تربط التغير في الواردات ( $\Delta M$ ) في الفترة  $t$  بالفرق بين الواردات في نفس الفترة ( $M_t$ ) والواردات الفعلية في الفترة السابقة ( $M_{t-1}$ ) أى :

$$\Delta \log M_t = \alpha (\log M_t - \log M_{t-1}) \dots \quad (9)$$

$$0 \leq \alpha \leq 1$$

حيث أن  $\alpha$  يشير إلى معامل التكيف ( Coefficient of adjustment ) ( انظر sarmad 1988 )

وتاتي أهمية النموذج (9) من حقيقتين :

الأولى : أن معظم واردات المجموعات السلعية المختارة في الدراسة تعتبر من السلع الاستراتيجية للاقتصاد المصري وتتراوح ما بين مواد غذائية ومنتجات لحوم وحيوانات حية ضرورية للاستهلاك المحلي وازدياد ضغط الطلب المحلي ، وكذلك سلع وسيطة واستثمارية وعلىه فان المستهلك المحلي والمنتج المحلي في حالة واردات السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج يتعلمان التكلفة والعبء المتضمنان في تعديل وتغيير تدفق الواردات إلى المستوى المرغوب استجابة لتغير العوامل المستقلة .

الثانية : أن معظم واردات هذه السلع تتم تعاقداتها من عقود طويلة الأجل نسبياً وبعضها في صورة اتفاقات سلعية ، ومن ثم فإن حدوث تغيرات في المتغيرات المستقلة قد تعيق عملية احداث تغيرات فورية في الطلب على الواردات .

وتعطى الجداول (٤ - ٦) نتائج الانحدار الخاصة بقياس دالة الواردات لكل مجموعة سلعية على حده وكذلك لاجمالى الواردات خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩١ وذلك للنماذج القياسية (٤ - ٨) على التوالى .

توضح نتائج الانحدار للنموذج (٤) - جدول (٤) :-

- أ - حدثت انتقالات هيكلية في كل من الاستيراد التقائى والمطلب الحدى للتغيرات الواردات بالنسبة للتغيرات الناتج المحلي الاجمالى . حدث ذلك بالنسبة لمعظم مجموعات السلع المستوردة وكذلك اجمالى الواردات .
- ب - واردات منتجات الغذاء لم تشهد مثل هذه التغيرات لما لهذه السلع من اهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الطلب الاستهلاكى وتقلص الانتاج الزراعى وهجرة كثير من العماله الزراعية اما الى المدن أو الخارج هربا من التكاليف الزراعية الاعلى وبحثا عن أجور اعلى في قطاعات أخرى .

جداول (٤)  
نتائج مقدار التوزيع رقم (٣)

$$M_{ii} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_i + \alpha_2 D_i + \alpha_3 DY_i + u_i$$

$DW$	$F$	$R^2$	$\hat{\alpha}_3$	$\hat{\alpha}_{23}$	$\hat{\alpha}_1$	$\hat{\alpha}_0$	مجموع الموارد المسبعة
١.٤٧١	٤٦.٤٩	٠.٤٩	-٠.٠٠١	-١٨٧.٨-	-٠.٠٥	١٣٦.٧٤٣	-١- مجموع تغذية
			(-٠.٣٧)	(-٠.٣٩)	(-٠.٣٦)	(-٠.٣٧)	(-٠.٣٧)
١.٤٩	٤١.٤٦	٠.٤٦	٠.٠٠٣	١٩٤.٤٧-	٠.٠٠٣	٤١.٤٣	-٢- مجموع زراعة
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)
١.٤٩	٤١٦.٤٣	٠.٤٣	-٠.٠٠١	٣٧٣.٣-	٠.٣٣	٣٧٣.٣٤	-٣- مجموع خصم الموردين
			(-٠.٣٦)	(-٠.٣٦)	(-٠.٣٦)	(-٠.٣٦)	(-٠.٣٦)
١.٤٩	٤١.٤٦	٠.٤٦	-٠.٠٠٣	١٩٤.١٣-	٠.٠٠٣	١٩٤.١٣	-٤- رفع مقدار الموردين الشهرين
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)
١.٤٩	٤١.٤٦	٠.٤٦	-٠.٠٠٣	١٩٤.١٣-	٠.٠٠٣	١٩٤.١٣	-٥- نبات وسموم تغذية ودهنية
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)
١.٤٩	٤١.٤٦	٠.٤٦	-٠.٠٠٣	٧٦.٩٤-	٠.٠٠٣	٨٤.٩٧	-٦- سلع صناعية
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)
١.٤٩	٤١٦.٤٣	٠.٤٣	-٠.٠٠٣	٦٣.٨-	٠.٣٣	٦٣.٧	-٧- مجموع كهرباء
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)
١.٤٩	٤١.٤٦	٠.٤٦	-٠.٠٠٣	٦٣.٨-	٠.٣٣	٦٣.٧	-٨- سلع صناعية
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)
١.٤٩	٤١.٤٦	٠.٤٦	-٠.٠٠٣	٦٣.٨-	٠.٣٣	٦٣.٧	-٩- لات ومحالات تقل
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)
١.٤٩	٤١.٤٦	٠.٤٦	-٠.٠٠٣	٦٣.٨-	٠.٣٣	٦٣.٧	-١٠- المعدل الموردن
			(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)	(-٠.٣٣)

٠- نسبة - الاصحية مبنية على قواعد لبيانات المعدالت.

ج - انخفضت واردات منتجات المواد الخام والوقود المعدنى وزيوت التشحيم ( كما يتضح من مغنوية معاملات  $\hat{X}_2$  ) وتناقص الميل الحدى للاستيراد بالنسبة لتغيرات الناتج المحلي الاجمالى ( رغم عدم مغنوية  $\hat{X}_3$  ) ويرجع ذلك الى عودة ابار البترول فى صحراء سيناء والاكتشافات الجديدة بعد تحرير سيناء .

د - بالنسبة لواردات السلع التامة الصنع والسلع الاستثمارية فقد كانت ضرورية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، والوفاء باحتياجات صناعات الاحالل محل الواردات . فقد شهدت دالة الواردات من هذه السلع انتقالا هيكليا فى الاستيراد التلقائى وزيادة طفيفة فى الميل للتغيرات فى الواردات للتغيرات الدخل .

ه - بصفة عامة ، توجد ٣ مجموعات فقط من مجموعات الواردات السلعية شهدت زيادة فى الميل للتغير فى الواردات للتغير فى الناتج المحلى الاجمالى ( الفشروبات والتبغ ، السلع المصنعة ، والالات ومعدات النقل ) ، رغم أن قيمة المعامل  $\hat{X}_2$  ليست مغنوية عند مستوى ٩٩٪ او ٩٥٪ من الثقة ، الا أن هذه المجموعات السلعية حققت انخفاضا فى الجزء التلقائى من التغير فى الواردات

ويعطى الجدول رقم (٥) نتائج قياس دالة الواردات بالنسبة لكل مجموعة من السلع الرئيسية وذلك للنموذجين ٧ ، ٨ .

يتضح من هذه النتائج ما يلى :-

أ - ان هناك علاقة ارتباط قوية بين الانفاق على استيراد كل مجموعة من مجموعات السلع وبين الناتج المحلى الاجمالى ، الا أن قيمة معامل المتغير  $Y$  (  $B_1$  فى النموذج ٧ ،  $B_1$  فى نموذج ٨ ) اختلفا كثيرا بين مجموعات السلع طبقا للأهمية النسبية لكل مجموعة سلعية . اى ان واردات مصر تأثرت خلال فترة البحث بالتغيرات فى الناتج المحلى الاجمالى ويتحقق ذلك من قيمة  $T$  الاصحانية لمعامل المتغير  $Y$  .

جدول (٥)

نتائج الأدوار الخاصة بقياس دالة الوارادات  
المجموعات الساعية لمصر (١٩٩١ - ١٩٩٧) \*

$$M_{it} = B_0 + B_1 Y_i + B_2 M_{it-1} + u_t$$

"H"	F	R <sup>2</sup> -	$\hat{B}_1$	$\hat{B}_2$	$\hat{B}_0$	مقدمة قسد
١٤٦,٣	٢,٤١	٠,٣٧	١٨٩,٣	(٢,٤٨)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣٧,١	٢,٤٩	٠,٣٨	١٨٩,٣	(٢,٤٩)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣٦,٣	٢,٤٧	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٧)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣٥,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣٤,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣٣,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣٢,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣١,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٣٠,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٩,٤	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٨,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٧,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٦,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٥,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٤,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٣,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٢,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢١,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١٢٠,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٩,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٨,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٧,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٦,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٥,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٤,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٣,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٢,٢	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١١,١	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣
١١٠,٣	٢,٤٦	٠,٣٩	١٨٩,٣	(٢,٤٦)	١٨٩,٣	٣٥٢,٣

\* الإرل بين الأقواس يمثل ثبات - الانحدار.

$$L_n M_{ii} = a + b_1 L_n Y_i + b_2 L_n M_{i,i-1}$$

تابع دليل (٢)

نوع :

"h"	F	R <sup>-2</sup>	$\hat{b}_2$	$\hat{b}_1$	$\hat{a}$	مقدمة
١,٣٧٥	٧١,٨٥٢	٠,٦٦	٠,٣٩٧٧ (١,٣٧٤)	١٤,٥٠ (١,٣٩٧)	١,٣٥٣٩ (١,٣٣٩)	١ - مودة غافلية
١,٤٣	٧١٨,٣	٠,٤٦	٠,٥٥٠ (١,٤٦)	١٤,٥٠ (١,٤٦)	١,٣٨٩ (١,٣١٢)	٢ - مشروبات وبنية
١,٧٦٥	٧٥٥,٨٧	٠,٤٦	٠,٣١٨ (١,٤٨٦)	١٤,٥٠ (١,٤٨٦)	١,٣٧٦٣ (١,٣٧٦)	٣ - مودة كلمن غير المقاد
٢,٩١٨	١٢,٣	٠,٣٠	٠,٦٦٣ (٢,١١٦)	١٤,٥٠ (٢,١١٦)	١,٣٧٦٣ (١,٣٧٦)	٤ - مودة كلمن غير المقاد
٣,١٠٢	٦٥,١	٠,٣٠	٠,٣١٠ (٢,٣٦٢)	١٤,٥٠ (٢,٣٦٢)	١,٣٧٦٣ (٢,٣٦٢)	٥ - زنجبيل زنجبيل شفاف
٣,٦٩٣	٧٦٣,١٣	٠,٦٧	٠,٣٠٣ (٢,١٤١)	١٤,٥٠ (٢,١٤١)	١,٣٧٦٣ (٢,١٤١)	٦ - زنجبيل زنجبيل شفاف
٤,٩٤٢	٧٢٢,٧	٠,٩٢	٠,٥٩٢ (٢,٢٢٧)	١٤,٥٠ (٢,٢٢٧)	١,٣٧٦٣ (٢,٢٢٧)	٧ - زنجبيل زنجبيل شفاف
٥,٤٧٣	١١٣,٥	٠,٤٦	٠,٣٧٦ (٢,٣٧٦)	١٤,٥٠ (٢,٣٧٦)	١,٣٧٦٣ (٢,٣٧٦)	٨ - مودة صناعية شفافة
٦,٩٧٣	٧١٣,٣	٠,٤٦	٠,٣٧٦ (٢,٣٧٦)	١٤,٥٠ (٢,٣٧٦)	١,٣٧٦٣ (٢,٣٧٦)	٩ - آلات ومعدات النقل
٧,٤٩٤	٧١٠,٥	٠,٤٦	٠,٣٧٦ (٢,٣٧٦)	١٤,٥٠ (٢,٣٧٦)	١,٣٧٦٣ (٢,٣٧٦)	١٠ - الحصى الوراث

ب - ان دالة واردات كل مجموعة من السلع تخضع لعملية التكيف الجزئي *partial Adjustment Process*. فمعامل كويك *Koyck Coefficient* كان معموريا بدرجة ٩٥٪ على الاقل في معظم الحالات . كما أن قيمة هذا المعامل كانت موجبة وتراوحت بين الصفر والواحد الصحيح في كل الحالات وأن آثار تغيرات الدخل على الواردات تأخذ فترة متوسطة الطول نسبيا حتى يتم استنفاد مفعولها .

ج - كانت قيمة معامل كويك في جميع الحالات أقل من ٠,٧ وبلغت في كثير من الحالات أقل من ٠,٦ ( تراوحت بين ٠,٤٧٠ في حالة السلع الصناعية ، ٠,٦٦٦ للسلع الغذائية . بينما زادت قيمة هذا المعامل في حالة المواد الخام من غير الوقود إلى حوالي ٠,٧٨١ و ٠,٩٣٩ للزيوت والشحوم النباتية والحيوانية ) .

ويشير ذلك إلى سرعة التكيف (من سنة إلى سنة ونصف في حالة واردات السلع الغذائية ، بينما تصل إلى السنتين في حالة المواد الكيماوية والسلع الصناعية والواردات التي تتكون أساسا من السلع الوسيطة والاستثمارية ) .

وبصفة عامة تدل نتائج الانحدار الخاصة بتقدير معامل كويك (*Koyck*) على أنه لم تكن هناك عقبات كبيرة تقف في سبيل وصول حجم الواردات إلى المستوى المرغوب أو الملاائم لاستجابة لتغيرات الدخل .

د - يلاحظ أن قيم  $R^2$  ، الاصحائية كانت معمورة لكل معادلة (أى لكل مجموعة واردات سلعية ، بالإضافة إلى معادلة اجمالي الواردات ) ، ويدل ذلك على حسن القياس . كما أن احصاء " *II* " ، والذي يقيس الارتباط التسلسلي *Serial Correlation* في حالة استخدام المتغير التابع المتباطئ كمتغير مستقل - لا يشير إلى وجود ارتباط تسلسلي . مع مراعاة أن هذا الاحصاء ياتم العينات كبيرة الحجم (أى تلك التي تزيد عدد مشاهداتها عن ٣٠ مشاهدة - انظر *Durbin , 1970* .

وباستخدام نتائج الانحدار للنموذج ٧ ، المسجلة في جدول رقم (٥) تم تقدير الميل العددي للاستيراد ومرونة الاستيراد لكل مجموعة سلعية بالإضافة إلى اجمالي الواردات وذلك في الأجل القصير والأجل الطويل .

ويعطى الجدول رقم (٦) هذه التقديرات والتي يتضح منها :-

- ١ - أدت كل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار جنية واحد في الاجل القصير إلى زيادة الانفاق على الواردات الاجمالية بمقدار ٢٣٥ ،٠ من الجنية خلال الفترة ١٩٩١-٧٠ . اختلفت هذه العلاقة بين التغير في الدخل المحلي والانفاق على الاستيراد من مجموعة سلعية إلى أخرى بحسب الاممية النسبية لهذه الواردات .
- ٢ - بمقارنة الاممية النسبية لمجموعات الواردات السلعية خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩١ بقيمة الميل الحدي للاستيراد ، نجد ان هناك علاقة ارتباط قوية بين رتب المجموعات من حيث الاممية النسبية والميل الحدي للاستيراد (جدول ١ ،٦ ) ، هذا يدل على أن الاممية النسبية لمعظم مجموعات السلع لم تتغير خلال فترة الدراسة (راجع كذلك نتائج الانحدار بالجدول رقم ٢)، وانحصر التغير في الاممية النسبية في واردات الوقود المعدني وزيوت التشحيم وبعض الواردات من السلع ذات مرونة الطلب الداخلية العالية رغم أن مقدار التغير في اهميتها النسبية لم يكن بالقدر الكافي لتغيير رتبة المجموعة السلعية بين المجموعات التسعة .
- ٣ - سجلت واردات المنتجات الغذائية ميلاً حدياً للاستيراد في الاجل القصير حوالي ٤١ ،٠ وفي الاجل الطويل حوالي ٥٩ ، بينما سجلت المواد الخام من غير الوقود أقل ميل حدي للاستيراد في الاجلين القصير والطويل ، أما الواردات من مجموعة المواد الكيماوية فقد حققت أعلى قيمة للميل الحدي للواردات .
- ٤ - زاد الميل الحدي للاستيراد في الاجل الطويل عن نظيره في الاجل القصير وذلك بالنسبة لكل المجموعات السلعية بما فيها اجمالي الواردات . بل انه في بعض الحالات كان الميل الحدي للاستيراد في الاجل الطويل ضعف الميل الحدي في الاجل القصير . وهذا يدل على أن الاقتصاد المصري قد تميز خلال فترة البحث بكونه اقتصاداً استيراديّاً An Import Oriented Economy - وتضخم الاستيراد وبالتالي تضخم المديونية الخارجية ، وهذا ما أوجد الحاجة الملحة إلى الدعوة لضرورة تناول قضايا الاقتصاد المصري وعلاجه بما ينبع من متسق ومتكملاً يأخذ على عاتقه اصلاح المسار الاقتصادي ككل وزيادة القدرة التصديرية وضبط الواردات وترشيد استخدام أرصدة العملات الأجنبية .

جدول (١)  
المعلم العددي والمدخلات الموارد  
مصر من السلع الرئيسية  
(١٩٩١ - ١٩٧٠)

مجموعه المدفوعات		المعلم العددي للإسمنت		نيلك					
مدونة الاستهلاك	غير المطرد	في الأجل القصير	في الأجل الطويل	في الأجل القصير	في الأجل الطويل				
٧٧٧٢	٠	٤١٥٦٠	٥٥٩٠	٣١٣٠	٠				
٨٩٣	٠	٥٠٠٩٠	٥٣٥٠	٣٤٦٠	٠				
١٠٨٩	٠	١٠٨٠٩٠	٦١٠٩٠	٧٠٠٠٧	٠				
٩٩٧	٠	٣٣٣٥٩	٥٦٤٠	١٣٢٠	٠				
٥٢٣	٠	٦٩٤٠	٧١٧٧	١١٩٠	٠				
١١٠	٠	٧٦٥٥٠	٧٣٧٥٠	٢٢٣٠	٠				
١٢٥	٠	٦٥٦٧٤	٦٩٤٠	١٤٢٠	٠				
١٣٨	٠	٦٤٦٥٠	٦٨٣٠	٣٧٠	٠				
١٤٥	٠	٦١٢١٠	٦٨٨٠	٣٥٠	٠				
١٢٤	١	٦٥٦١٠	٥٦٣٠	٣٢٥٠	٠				
اجمالي الموارد		٣٢٣٥٠		٣٢٣٥٠					
١ - المولد الغازية									
٢ - المشروبات والتبغ									
٣ - مولد خام من غبار الوقود									
٤ - وقود معننى لزيوت تشحيم									
٥ - زيوت وشحوم نباتية وحيوانية									
٦ - مولد كيكلورية									
٧ - سلع مصنفة									
٨ - مولد صناعية متعددة									
٩ - أدوات ومعدات نقل									

ففى الوقت الذى نمت فيه جملة الواردات بمعدل ٢١٪ خلال الفترة محل الدراسة (جدول ٣) ، نجد ان معدل نمو الصادرات "الاىى الثابت السنوى" لم يتجاوز ١٦٪ خلال نفس الفترة، كذلك تراجعت صادرات القطن لكي تسجل معدلا متواضعا للنمو خلال نفس الفترة لم يزيد عن ٤٪ ، بينما عوضت صادرات البترول هذا الخلل ، فقد بلغ نمو صادرات البترول الخام حوالي ٢٠٪ خلال نفس الفترة (٧٠ - ١٩٩١) <sup>(١)</sup>.

٥ - وبالنظر الى تقديرات مرونة الاستيراد (جدول ٦) نجد أن واردات الغذاء تمنتلت باقل مرونة استيراد "فى المتوسط" فى الاجلين القصير والطويل ، بينما جاءت واردات المواد الخام من غير الوقود كأكبر قيمة لمرونة الاستيراد فى الاجل القصير . أما فى الاجل الطويل فقد تمنتلت واردات السلع المصنعة *Manufactured Products* بأعلى قيمة لمرونة الاستيراد (١٢٥٠) تليها واردات الالات ومعدات النقل (١٦٥٠) .

٦ - بصفة عامة فاقت مرونة الاستيراد طولية الاجل نظيرتها فى الاجل القصير وذلك بالنسبة لكافة مجموعات الواردات على الاطلاق .

٧ - باستثناء واردات الغذاء وواردات الوقود المعدنى وزيوت التشحيم بلغت قيمة مرونة الاستيراد فى الاجل الطويل اكبر من الواحد الصحيح بالنسبة لباقي المجموعات السلعية ، وهى مرونة مرتفعة تدل على أن معدل نمو استيراد السلع المختلفة فاق معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة (راجع نتائج الانحدار لمعدلات النمو - جدول ٣) .

٨ - وبحسب درجة التصنيع نجد أن السلع الاستثمارية قد حققت أعلى مرونة استيراد خلال فترة البحث ، وتأتى واردات المواد الخام والسلع الاستهلاكية فى المركز الثاني ، حيث بلغت مرونة الاستيراد لها فى الاجل القصير فى المتوسط حوالي ٥١٪ ، ثم السلع التامة الصنع والتى بلغت مرونة الاستيراد فى الاجل القصير لها حوالى ٥٤٪ وخيرا السلع الوسيطة التى تمنتلت بمرونة استيراد تصل الى ٥٢٪ فى المتوسط خلال فترة البحث ، وهى جميعها مروونات مرتفعة تؤكد صحة ما ابزناه من نتائج سابقا فى هذه الدراسة من ان معظم مجموعات السلع قد حققت معدلات نمو "أسية ثابتة" أعلى من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، والبعض الغير (باستثناء واردات المواد الخام من غير الوقود) حققت معدلات لانقل كثيرا عن معدل نمو اجمالى الواردات ولكنها تزيد عن معدل نمو الدخل وكذلك معدل نمو الصادرات خلال فترة الدراسة .

## ـ الخلاصة وأهم التوصيات

استهدف هذا البحث دراسة وتحليل اهم التغيرات التي طرأت على هيكل الاستيراد وقياس دالة الواردات المصرية بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات السلع الرئيسية المستوردة " بحسب التبويض الدولى للسلع " ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩١ .

اتضح من التحليل زيادة معدل نمو الواردات الاجمالية خلال فترة الدراسة بمقدار ٢١٪ وهو ما يزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) خلال نفس الفترة . والذى بلغ حوالي ١٨٪ . اما الصادرات السلعية فقد نمت بمعدل أقل يصل الى حوالي ١٦٪ خلال فترة الدراسة .

وقد حدثت تغيرات جوهرية في هيكل واردات مجموعات السلع الرئيسية خلال الفترة المشار إليها . فقد زادت النسبة المئوية على استيراد الالات ومعدات النقل والسلع المصنوعة والتي تتكون أساساً من سلع وسيطة واستثمارية وأدوات لازمة لتشغيل القطاعات الانتاجية المختلفة ، وهو ما يعكس مجهودات استكمال مرافق البنية الأساسية . وفي نفس الوقت تراجعت نسبة المنفق على المواد الخام من غير الوقود والوقود المعدنى وزيوت التشحيم مما يعكس الاكتشافات الكبيرة وعودة آبار البترول بعد تحرير سيناء ودخول مصر سوق التصدير للنفط . فقد بلغ معدل نمو الصادرات حوالي ٢٠٪ للبترول الخام مقابل ١٦٪ لاجمالي الصادرات . هذا امام تراجع معدل نمو صادرات القطن الذي لم يزد عن ٤٪ خلال فترة الدراسة .

كذلك أوضحت الدراسة أن واردات المواد الغذائية والمواد الكيماوية والالات ومعدات النقل قد حققت معدلات نمو تتساوى مع معدل نمو الواردات الاجمالية ( ٢١٪ في المتوسط ) خلال فترة البحث . اما واردات السلع تامة الصنع والمواد الصناعية المتنوعة والتي تشمل منتجات السيراميك والزجاج ، المواد الزجاجية والحجرية ومواد البناء والمعادن ، فقد حققت معدلات نمو اكبر من المتوسط بينما حققت واردات المشروبات والتبغ والوقود

المعدنى وزيوت التشحيم والزيوت والشحوم النباتية والحيوانية والمواد الخام من غير الوقود معدلات نمو أقل من المتوسط .

أوضحت نتائج الانحدار أيضاً أن هيكل واهمية الواردات النسبية قد تأثرت نتيجة مجموعة الاجراءات والسياسات المتعلقة بالصرف الاجنبى والتجارة الخارجية خلال فترة السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات . فواردات السلع المصنوعة والالات ومعدات النقل ومواد البناء وواردات المشروبات والتبغ شهدت زيادة في الميل للتغير في الواردات للتغير في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض في الجزء التلقائي من التغير في الاستيراد . كذلك فان معظم الواردات حققت انخفاضاً مغنوئاً في الاستيراد التلقائي كما يعكسه المتغير الاصم الذى استخدم في دالة الواردات لتقدير ما اذا كان هناك انتقالاً هيكلياً في القاطع ( اي الجزء الثابت ) او الميل للتغير في الواردات للتغير في الدخل .

أوضحت نتائج القياس أن دالة واردات كل مجموعة من السلع الرئيسية تخضع لعملية تكيف جزئي وتتأثر الواردات ليس فقط بالتغييرات الحالية في الدخل ولكن ايضاً بالتغييرات في الفترات السابقة . وتبين نتائج الانحدار أنه لم تكن هناك عقبات كبيرة تقف في سبيل وصول حجم الواردات إلى مستوى معين أو مستوى مرغوب استجابة للتغيرات الدخل .

كما أوضحت الدراسة أيضاً أن هناك علاقة ارتباط قوية بين رتب مجموعات السلع من حيث اهميتها النسبية ومن حيث ميولها الحدية مما يدل على ان الاهمية النسبية لعدد كبير من السلع لم تتغير خلال فترة البحث .

وقد كان تقدير الميول الحدية ومرنة التغير في الاستيراد بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الاجمالي أهمية كبيرة في تبيان الاختلافات الجوهرية في الميول الحدية والمرwonات بين مجموعات السلع المستوردة خلال فترة الدراسة ٧٠ - ١٩٩١ . وهذا يعكس تواجد انتقالات هيكلية في كل من الاستيراد التلقائي والميول الحدي للاستيراد ، فقد فاق الميل الحدي للاستيراد ، ومرنة الاستيراد في الاجل الطويل نظائرهما في الاجل القصير بالنسبة لكافة مجموعات السلع وكذلك بالنسبة لاجمالي الواردات ، مما يدل على ان الاقتصاد المصرى يعتمد بدرجة كبيرة على العالم الخارجى فى توفير احتياجات التنمية والبناء ومعظم حاجات الغذاء والاستهلاك ، كما ان الاقتصاد المصرى قد دخل مرحلة تكوين عادات استيرادية قوية واقتصاداً أكثر توجهاً للاستيراد .

أوضحت النتائج أن قيمة مردودة الاستيراد في الأجل الطويل زادت عن الواحد الصحيح باستثناء واردات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والزيوت والشحوم النباتية والحيوانية. ويدل ذلك على أن معدل نمو استيراد معظم السلع المختلفة فاق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة البحث.

وبالاضافة إلى ما سبق فقد تكشف النتائج النقاب عن ضرورة تناول قضايا الاقتصاد المصري وعلاجها بمنهج منسق ومتكملاً ي العمل على اصلاح المسار الاقتصادي ككل وزيادة القدرة التصديرية وضبط الواردات وترشيد استخدام أرصدة العملات الأجنبية . ويفيد ذلك في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات مما يتبعه تنظيم الاستيراد بحيث يحدث تناقض بين التغير في الانفاق على الواردات والتغير في حصيلة الصادرات .

كذلك فإنه يتطلب تشجيع استهلاك السلع المنتجة محلياً من خلال تطوير وتكثيف أساليب الدعاية والتسويق والاهتمام بمستوى الجودة والتسويق الخارجي للعمل على تشجيع وتنمية الصادرات .

وتولى النتائج اعطاء أولويات خاصة عند التخطيط لتنوع مصادر الدخل للصناعات وقطاعات الاقتصاد القومي وبخاصة بعد ازدياد صادرات البترول منذ منتصف السبعينيات ليحل محل صادرات القطن وكذلك نمو عائدات السياحة ورسوم المرور بقناة السويس ومدخلات العاملين بالخارج

### الهوامش :-

(١) بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٪ عام ١٩٧٥ زادت إلى حوالي ١٤٪ عام ١٩٨٠ ثم انخفضت إلى حوالي ٩٪ عام ١٩٩٠ - البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

(٢) يلاحظ أنه نظراً لعدم توافر البيانات فاننا لم نتمكن من اجراء التحليل باستخدام الأسعار الثابتة وتجدر الاشارة الى انه من المتوقع أن تتخفض معدلات النمو اذا حسبت بالاسعار الثابتة وذلك لأن الفترة محل الدراسة ( ٧٠ - ١٩٩١ ) شهدت ارتفاعات حادة في الاسعار سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي .

(٣) انظر في هذا الصدد دراسة . Metwally ( 1993 ) ، Sarmad ( 1988 ) ، Assery and Perdikis ( 1990 ) ، Khan and Ross ( 1977 )

(٤) زادت الأهمية النسبية للاستيراد بدون تحويل العملة بنسبة من مدخلات العاملين بالخارج خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٧٦ ، كالاتي :-

١٩٧٦ %٤٣ ، ١٩٧٧ %٤٦ ، ١٩٧٨ %٥١ ، ١٩٧٩ %٥٨ ، ١٩٨٠ %٦٣.٣

Aliboni , R. , Dessouki , A. , Ibrahim , S. , (eds) , 1984 , Egypt's Economic Potential , P.29

(٥) حسبت معدلات نمو الصادرات الإجمالية وصادرات القطن والبترول بنفس الطريقة التي حسبت بها معدلات النمو الأساسية للواردات - في النموذج (٤)

وكانت التقديرات لأجمالي الصادرات

$$L_n X_1 = 6.1594 + 0.1662 t \\ (45.533) \quad (13.296)$$

$$R^{-2} = 0.92 , F = 176.8$$

اما التقديرات لصادرات القطن فقد كانت :

$$L_n X_1 = 5.269 + 0.0342 t \\ (27.298) \quad (1.921)$$

$$R^{-2} = 0.137 , F = 3.69$$

ومعدل النمو لصادرات البترول الخام :

$$L_n X_1 = 4.6307 + 0.1979 t \\ (12.299) \quad (5.691)$$

$$R^{-2} = 0.65 , F = 32.39$$

تم حساب التقديرات من البيانات المنشورة في النشرات الاقتصادية ، البنك الأهلي المصري ، أعداد

مختلفة .

## المراجع:

- البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .
- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .
- Aliboni, R., Dessouki, A., Ibrahim, S. (eds.), 1984  
Egypt's Economic Potential, Croom Helm, London
- Asseery, A., and Perdikis, N. (1990), Estimating the aggregate import demand functions of the GCC member states for the period 1970-1985  
The Middle East Business And Economic Review, 2 (2) 1 - 8
- Durbin, J., (1970 ) "An alternative to the Bounds Test for testing for serial correlation least Squares Regression" Econometrica, vol. 38, May.
- Khan, M. S., and K.Z. Ross, (1977 ) , The functional form of the Aggregate import demand equation", Journal of International Economics, vol. 7, pp. 149-60.
- Magee, S.P., (1973 ), "Prices, incomes and foreign trade", Paper presented at the Conference on Research in International Trade and Finance (Princeton: March 30-31)
- Metwally, M.M. (1993) , "The effect of the downturn in oil prices on the external surplus of the GCC countries", International Journal of Energy Research, vol. 17, 173-82.
- Sarmad, K, (1988 ). "The functional form of the aggregate import demand equation: Evidence from developing countries," Pakistan Development Review, vol. 27, No.3 (Autum).